

السياسات العامة ودورها في التنمية المستدامة

(دراسة نموذج الاستثمار في القطاع الفلاحي-الجزائر-)

صوار يوسف

جامعة د مولاي الطاهر سعيدة - الجزائر

البريد الالكتروني: Syoucef12@yahoo.fr

&

جلولي محمد

جامعة د مولاي الطاهر سعيدة - الجزائر

البريد الالكتروني: djelloulimohamed7@yahoo.fr

&

ادريسي مختار

جامعة معسكر - الجزائر

البريد الالكتروني: idrissimokhtar@gmail.com

الملخص: التنمية القطاعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

إن الاستثمار في القطاع الفلاحي هو من بين التوجهات الحديثة لاقتصاديات العالم سواء المتقدمة أو النامية لما له من اثر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا مساهمته في تحسين الظروف المعيشية ومحاربة أشكال الفقر وتحقيق العيش الكريم مما يفرض على الدول العناية بالقطاع الزراعي من خلال التأهيل القطاعي. تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة والرفع من كفاءة استخدام الموارد الفلاحية مع استدامتها وكذا مساهمتها في تحقيق الأبعاد التي تصبو إليها سياسات الاستثمار الفلاحي من تحقيق الأمن الغذائي والتقليل من معدلات الفقر، والتي تمثل أحد أبعاد التنمية المستدامة وقد تم دراسة معطيات القطاع الفلاحي للجزائر وتم استخدام نماذج الانحدار والسببية لتحديد مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من خلال الاستثمار وأثر ذلك على التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاستثمار الفلاحي، القيمة المضافة، الانحدار،

السببية.

Abstract :

Sectoral development and its role in achieving sustainable development

Investment in the agricultural sector is one of the new trends for the world's economies of both developed and developing countries due to its impact on achieving the economic and social development goals and its contribution to improving living conditions and fight against forms of poverty and achieve a standard of living, which urges countries to focus on the agricultural sector through there Sectoral habilitation. The Purpose of This research paper is to emphasize on the importance of investment in the agricultural sector and its impact on the achievement of sustainable development in order to reach an efficient use of resources for sustainable agriculture and its contribution to achieving political dimensions which agricultural investment aspires to ensure food security and reduce poverty rates, This is one of the dimensions of sustainable development. This study has been on the Algerian agricultural sector by using regression and causality models to determine the contribution and the impact of the added value of the agricultural sector through investment on the sustainable development.

Key words: Sustainable development, agricultural investment, added value, regression, causality.

Classification JEL : H5, N6 ,O4...

مقدمة

في ظل تحولات الاقتصاد العالمي وما يشهده من تطورات تقنية وتكنولوجيات حديثة والمعرفة التي تتسم بها الكثير من اقتصاديات الدول المتقدمة أدى هذا الوضع إلى ارتفاع حالات اللاتأكد والتعقيد وظهور التباينات في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفوارق والفقر بين سكان العالم، وتشير الإحصائيات أن ما يقارب 2.1 مليار شخص يعيشون على اقل من 2 دولار أمريكي كما يعيش حوالي 880 مليون شخص على اقل من دولار أمريكي.

إن ارتفاع مستويات الفقر وتعدد أبعاده هو من بين نتائج تأثير التطورات الصناعية والتكنولوجية على النظم البيئية والفلاحية والمناخية بحيث تأثرت العديد من مناطق في العالم مما أدى إلى تدهور المستويات المعيشية وتأثر نظم التغذية كما أدى هذا الوضع إلى انتشار الأمراض والمجاعة مما أدى إلى ارتفاع التكاليف الاجتماعية في تلك المناطق والتي كانت تتميز بإنتاجها الفلاحي، ويشير تقرير التنمية في العالم 2008 أن حوالي 2 مليار نسمة تعتبر الزراعة وسيلتهم الرئيسية لمواجهة الفقر من خلال توفير الأمن الغذائي كما أن 75% من الفقراء في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية.

إن الاستثمار في الموارد المحلية له أثر كبير في التخفيف من حدة الفوارق والتباينات كما أنه يشكل إحدى التحديات الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وهذا من خلال الاستثمار العام والخاص في الميدان الفلاحي وإدارة نظم امتلاك الأراضي وتعزيز المنشآت القاعدية الخاصة بالقطاع الفلاحي وتنمية المناطق الريفية.

إشكالية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية دور سياسات الاستثمار القطاعي الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية التي يمكنها تحسين ظروف ومستويات المعيشة لسكان بالإضافة إلى البيئة التي يعيشون فيها لذلك جاءت إشكالية البحث التي مفادها ماهو دور آليات الاستثمار الفلاحي في الجزائر لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

منهجية الدراسة:

قد تم استخدام نموذجي الانحدار والسببية وهذا من أجل تقييم اثر سياسات الاستثمار الفلاحي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة استناد على مجموعة من المعايير الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتي تمثل معطيات القطاع الفلاحي والسياسات الزراعية المنتهجة.

أولا :الجانب النظري

1.الدراسات السابقة:

1.1الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية:

تناولت هذه الدراسة مسألة الإصلاحات الفلاحية في الجزائر وأثرها على الأمن الغذائي وقد خلصت هذه الدراسة إلا أنه لا تزال هناك تحديات للقطاع الفلاحي من خلال مستويات الإنتاج التي لا تزال لم تصل إلى تلبية الطلب المحلي وهذا ما يفرض على الدولة اللجوء إلى الخارج الذي يرفع من فاتورة الاستيراد الذي بلغ ما يعادل 75% من الاحتياجات المحلية وقد بلغت فاتورة الغذاء حوالي 3.8 مليار دولار أمريكي عام 2006 وهي فاتورة التي تضع الجزائر من أكبر البلدان المستورة للمنتجات الغذائية وهو ما يفسر عجز الفلاحة الجزائرية في تحقيق الاكتفاء الذاتي. (فوزية غربي، 2008)

2.أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي:

ركزت الدراسة على حجم الاستثمارات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي مع التركيز على الأسباب الكامنة وراء تراجع الاستثمارات الزراعية في الوطن العربي بالإضافة إلى ارتفاع نسب التبعية الغذائية وقد أوضحت الدراسة انه يجب مراعاة السبل الحديثة في الاستخدام الفلاحي وكذا استخدام الموارد المائية والتي تعد شرطا أساسيا في تحقيق التنمية وتحقيق الأمن الغذائي وخاصة في المناطق الريفية. (إبراهيم احمد سعيد، 2011)

2.أهمية الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

من خلال مجموعة من الدراسات التي ذكرها «Roger D. Norton» في كتابه (Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences) من بينها: دراسة « Houck » في (1986) أثبتت بأن النمو الفلاحي له تأثير واضح على زيادة دخول الدول النامية مقارنة بالقطاعات غير الفلاحية، حيث اكتشف بأن زيادة 10% في الإنتاجية الفلاحية قابلتها زيادة بـ 9% إلى 10.2% في PIB لكل فرد، وزيادة 10% في الإنتاجية الصناعية قابلتها زيادة بـ 1.5% إلى 2.6% في PIB لكل فرد. (Roger D. Norton, 2005).و التحليل التجريبي لمجموعة من الدول قام بها « Hwa » (1988) اكتشف من خلالها أن النمو الفلاحي يساهم في النمو الاقتصادي بشكل أفضل من الصادرات، وبالتالي فإن النمو الفلاحي يساهم نسبيا أكثر في التنمية الاقتصادية من النمو الصناعي، لأن الآثار المضاعفة للنمو الفلاحي على الاقتصاد الوطني أكثر أهمية، ومعظم الدراسات أثبتت أن الفلاحة هي القطاع الأكثر فاعلية لتخفيض الفقر الريفي والحضري، إلا أن

الفقراء لا يستفيدون من النمو الفلاحي إلا بدرجات أقل في الاقتصاديات التي بها توزيع غير عادل للدخل. (Roger D. Norton, 2005).

لقد أظهرت ملاحظات تجريبية قوية في السنوات الأخيرة أن النمو الفلاحي لا يعتبر فقط سلاحا فعالا ضد الفقر، ولكنه يستطيع أيضا القضاء على الفقر الحضري أفضل من النمو الصناعي، حيث أن مجموعة من الباحثين قاموا بجمع ودراسة مجموعة ثرية من البيانات حول الدخل الريفية والحضرية، ونذكر من هذه الدراسات دراسة «Martin Ravallion» و«Gaurav Datt» اللذان استخلصا نتائج جيدة وواضحة من خلال تحليلهم لبيانات 33 تحقيق حول الأسر الهندية بين 1951 و1991: فقراء المدينة أو الريف يستفيدون من نمو القطاع الفلاحي، أما بالنسبة لتأثير النمو الحضري على توزيع الدخل في المدن أعطى ثماره فقط بالنسبة لفقراء المدينة ولا يوجد أي تأثير على فقراء الريف، ومنه فإن نمو القطاع الفلاحي له آثار ايجابية مخفضة للفقر في الريف والمدينة معا. (Roger D. Norton, 2005).

كما يشير تقرير البنك الدولي أنه توجد العديد من الأدوات الفعالة التي يجب ايلؤها الأهمية البالغة في مشاركة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي من بينها: (البنك الدولي 2008)

زيادة القدرة على الحصول على الأصول: تتمثل هذه الأصول في القدرة على اكتساب الأراضي الفلاحية، المياه، رأس المال البشري وهي العناصر التي لا يتجانس الحصول عليها في المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

الأراضي: تؤدي عدم تنظيم أنظمة حيازة ملكية الأراضي الفلاحية إلى عدم كفاءة أسواق الأراضي وخاصة في عمليات التأجير ومردودية الأراضي الفلاحية كما أنها تساهم في خلق الفوارق في عمليات التوزيع.

المياه: تعتبر موارد المياه كمحدد لإنتاجية الأراضي الفلاحية إذ تساهم عمليات السقي في الرفع من الإنتاجية ففي الأراضي الإفريقية لا يتم سقي سوى 4% من إجمالي المساحة المستخدمة في حين في جنوب آسيا يقدر الري بنسبة 39% و20% في مناطق شرق آسيا، وفي هذا الإطار تواجه السياسات الزراعية لتعزيز الإمكانات الفلاحية من التخطيط للمحافظة وتخزين الموارد المائية.

التعليم: يفضي التعليم إلى رفع المستوى التعليمي واكتساب المهارات من خلال التدريب المهني مما يساهم في رفع المستوى التقني في الاستخدام الفلاحي وخاصة في المناطق الريفية التي تتميز بمستويات أدنى للتعليم مقارنة بالمناطق الحضرية

الرعاية الصحية: تتميز العديد من المناطق الزراعية في العالم وخاصة بجنوب إفريقيا بضعف الرعاية الصحية التي تؤثر على صحة العمالة في قطاع الفلاحة كما بعض نشاطات الري واستخدام المواد في المعالجات (استخدام المواد الكيميائية) للأنشطة الفلاحية يؤدي إلى تدهور الوضع الصحي مما يؤدي بالإصابة بالأمراض والتي بدورها تؤثر على مردودية القطاع الفلاحي

3. مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة :

تختلف التعاريف المتعلقة بالتنمية الفلاحية المستدامة بحيث ينظر إليها أنها مجموع الاستراتيجيات التيسيرية اتجاه الاهتمامات الرئيسية في المجتمع كتنوع الأغذية أو حماية البيئة (Francis et al 1987) كما تركز بعض التعاريف على قدرة النظم الزراعية للحفاظ على إنتاجية المحاصيل على المدى الطويل (Ikerd 1993) في حين توجد تعاريف أخرى تركز على عامل المرونة والتي هي القدرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية (Gafsi et al 2006), (Eric Lichtfouse, 2009) وتعتمد مختلف التعاريف للتنمية الفلاحية المستدامة على أن النظم الفلاحية تحافظ على الموارد في المدى الطويل (الحفاظ على خصوبة التربة، وحماية المياه الجوفية، وتطوير الطاقة المتجددة والبحث عن حلول للتكيف الأنظمة الزراعية مع تغير المناخ) بالإضافة إلى كونها مجدية اقتصاديا، تحترم البعد البيئي وتكون منصفة اجتماعيا وبالتالي مفهوم التنمية الزراعية المستدامة يركز على ثلاث أبعاد أساسية تتضمن البعد البيئي، الاقتصادي والبعد الاجتماعي. كما تشير بعض التعاريف للتنمية الزراعية المستدامة على أنها عملية إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحاجات الإنسانية الحالية والمستقبلية.

4. الاستثمار في الفلاحة كطريق لتحقيق الاستدامة:

يشكل موضوع الاستثمار الفلاحي أحد الاهتمامات الرئيسة لمختلف دول العالم لما له من الآثار في تحقيق الأمن الغذائي والتقليل من التبعية للاستيراد كما أن الاستثمار في القطاع الفلاحي يتأثر ويؤثر في الجانب البيئي فمن الضروري أن يرفع الاستثمار التجاري ويعظم أهداف التنمية المستدامة، مثل الحد من الفقر، الاستدامة البيئية ومرونة التكيف مع المناخ. إن الاستثمار الفلاحي يمكن أن يكون له الأثر الفعلي إذا ما تم الاهتمام بالمنتجين الصغار وهذا بإتاحة الفرصة لهم في توظيف معارفهم والاستفادة من خدمات البحث والتطوير المتاحة لهم

بالإضافة إلى استفادتهم من خدمات الإرشاد المناسبة، المنشآت القاعدية الفلاحة وغيرها من إمكانيات الاستثمار. (Bill Vorley, 2012) إن زيادة الاستثمار في الفلاحة له الأثر الإيجابي على مستويات تخفيض مشكلة الأمن الغذائي عبر العالم.

1.4 الاستثمار في الحيازات الزراعية الصغيرة :

يساهم مالكو الأراضي الزراعية الصغيرة في مردودية القطاعات الفلاحية بحيث يمثل الاستثمار في منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة المستقلة، مثل جمعيات الفلاحين أو التعاونيات أهمية كبيرة لأنها من الممكن أن تلبية متطلبات الشركات الكبيرة، فيمكن لمنظمات الفلاحين خلق الثروة التجارية للوصول إلى المجتمعات الفقيرة والنائية وتساعد على إيجاد أسواق أخرى، كما أنه يمكنها أن تقلل من تكاليف البذور وغيرها من المواد الخام، وتوفير إمكانية الوصول إلى خدمات ذات قيمة أفضل، والمدخلات ذات جودة أعلى، (Jeremy Hobbs, 2010) Hal Hamilton كما يمكن أن يشارك هذا النوع من الاستثمار في الحيازات الصغيرة في رفع مردودية الإنتاجية الفلاحية من خلال مايلي: (البنك الدولي 2008)

- تحسين الحوافز السعرية وزيادة نوعية وكمية الاستثمار العام؛
- تحسين عمل أسواق المنتجات والمستلزمات؛
- تحسين القدرة على الحصول على الخدمات المالية وتخفيض التعرض للأخطار؛
- تعزيز وتفعيل أداء منظمات المنتجين؛
- تشجيع الابتكار في الزراعة من خلال استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الإنتاج والاستغلال؛
- زيادة الاستدامة الزراعية وجعلها دعامة قوية للخدمات البيئية.

2.4 الاستثمار الفلاحي المسؤول اجتماعيا (ISR):

من بين السبل للاستدامة وتحقيق العيش الكريم المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية التي تضمن ديمومة العيش الكريم ويشير تعريف الاستثمار المسؤول اجتماعيا إلى أثر زيادة النشاطات الاقتصادية (الاستثمارات) على المجتمع ويعرفه المنتدى الأوروبي للاستثمار الاجتماعي هو الاستثمار الذي يراعي أثر الاستثمارات على المجتمع وجمع هذا النوع من الاستثمار بين الأهداف التقليدية للمستثمرين وشواغلهم بشأن المسائل الاجتماعية والبيئية والأخلاقية والإدراكية كما يمكن أن يعبر عليه بزيادة الوعي اتجاه أثر المخاطر المرتبطة بالمسائل البيئية

والاجتماعية والأخلاقية من طرف المؤسسات والشركات والسكان (مكتب العمل الدولي، 2008) ويرتبط الاستثمار الزراعي المسؤول اجتماعيا بالمسؤولية الملقاة على الفلاحين وأصحاب المؤسسات المتخصصة في الميدان الفلاحي اتجاه استخدام الموارد الزراعية والطبيعية وتأثيراتها على توازن النظم البيئية والايكولوجية وقد تم وضع بعض المبادئ الأساسية للاستثمار الزراعي المسؤول: (FAO, 2010)

- 1- يجب الاعتراف بالأحكام الحالية التي تنص على الحق في الأرض والموارد الطبيعية المرتبطة بها واحترامها.
 - 2- تعزيز الاستثمار الزراعي للأمن الغذائي دون تشكيل أي خطر أو تهديد للأمن الغذائي.
 - 3- جميع العمليات المتعلقة بالاستثمار في الزراعة يجب أن تكون شفافة مراقبة والتأكد من أن جميع الأطراف المعنية مسؤولة في الإطار القانوني والتنظيمي والأعمال تكون المناسبة.
 - 4- جميع المتضررين ماديا ينبغي استشارتهم والاتفاقات الناتجة عن هذه من هذه المشاورات يتم توثيقها واحترامها.
 - 5- ينبغي أن تضمن أن مشاريع المستثمرين احترام سيادة القانون، وإدماج الممارسات التصنيعية الجيدة، التي تكون اقتصاديا قابلة للاستمرار تعطي نتائج مفيدة للطرفين ومستدامة.
 - 6- يجب على الاستثمارات توليد آثار اجتماعية وتوزيعية مرغوب فيها ولا ولا تزيد وتفاقم من حالات الضعف.
 - 7- يجب أن يكون الأثر البيئي للمشاريع كميا كما يجب اتخاذ التدابير لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد وتقليل وتخفيف المخاطر وحجم الآثار السلبية.
- إن زيادة الاستثمارات الفلاحية قد يزيد من استغلال الأراضي والموارد الطبيعية والمائية والتي يجب مراعاة استغلالها مع إعطاء الأهمية البالغة للآثار الناتجة من العمليات الإنتاجية (Externalité) سواء كانت آثار ايجابية أو سلبية (Externalité positive ou négative).

5. قطاع الفلاحة في الجزائر:

حتى عام 2000، أعطت الجزائر أولوية للسياسة الصناعية وقد أنشئت العديد من الصناعات الكبرى في مساحات كبيرة من الأراضي الأمر الذي عزز إلى حد كبير الصناعات الثقيلة على حساب الإنتاج الفلاحي والصناعات الفلاحية، إلى جانب هذا الوضع شهدت الجزائر نمو سكاني مرتفع مما شجع وضخم التبعية الغذائية للجزائر. وعدم تحقيق الأمن الغذائي، هذه الهشاشة ساهمت في زيادة فاتورة الغذاء كما أنها ترفع من مخصصات الميزانية العمومية لاحتواء الصدمات التضخمية في الأسواق الدولية وقد تلجأ الدولة إلى العديد من سياسات التدخل مثل (تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات والمساعدات الغذائية للفقراء، رفع الأجور... الخ) لكن تبقى أثر تطبيق هذه السياسات قائم إذا ما تم حل المشاكل الهيكلية التي يعاني منها القطاع الفلاحي.

لقد باشرت الجزائر العديد من الإصلاحات في القطاع الفلاحي كآلية لتأهيل القطاع ومرت هذه الإصلاحات بمراحل مختلفة ويمثل الجدول التالي ملخص للبرامج والسياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي:

جدول 1: تطور السياسات الفلاحية والريفية في الجزائر

السنة	السياسات
1970/1960	1/ التسيير الذاتي. 2/ الثورة الزراعية.
1990/1980	1/ إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية. 2/ تحرير الأسواق الفلاحية. 3/ خوصصة تسيير المستثمرات الفلاحية. 4/ إعادة الأراضي المؤممة.
1992	1/ مشاورات وطنية حول الفلاحة وتوصيات في مجال الفلاحة وأفاقها والحاجة إلى تعزيزها بوسائل عمل جديدة. 2/ متابعة عملية إعادة تنظيم نظام التعاونيات.
1994	1/ بداية تطبيق توصيات المشاورات الوطنية حول الفلاحة. 2/ القرض الفلاحي التبادلي. 3/ نظام ضبط ما بين الوظائف. 4/ الغرف الفلاحية. 5/ مراجعة دعم الأسعار. 6/ تكييف أنظمة الإنتاج الفلاحي. 7/ تسيير المخاطر.

8/ مفهوم الاستثمار الفلاحي. 9/ حل دواوين التمويل.	
1/ التعديل الهيكلي. 2/ إعلان برشلونة. 3/ مؤتمر حول العقار الفلاحي. 4/ برنامج الأعمال الكبرى.	1995
1/ مؤتمر وطني حول الفلاحة. 2/ برنامج الأعمال الكبرى. 3/ استصلاح الأراضي. 4/ البرنامج الوطني للتشجير. 5/ سياسات الفروع الفلاحية. 6/ تقدير والاهتمام بالمستثمر الفلاحي. 7/ برنامج العمالة الفلاحية.	1999/1996
1/ تحضير وإطلاق في 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA): نظم جديدة لدعم النشاط الفلاحي ومحاولة دمج مجموعة من البرامج الفرعية (الغابات، استصلاح الأراضي والري الفلاحي) النيباد / تحفيز نوع جديد من الشراكة جنوب-جنوب وجنوب-شمال لتحقيق التنمية المستدامة وحوكمة الإقليم الجيدة.	2001/1999
1/ تحويل (PNDA) إلى (PNDAR). 2/ توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.	2002
1/ تطوير الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD).	2003
1/ تكييف أنظمة دعم النشاط الفلاحي. 2/ محاولة توضيح الأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية. 3/ بدء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2005.	2005
1/ برنامج التجديد الريفي.	2006
1/ برنامج تجديد الاقتصاد الريفي والفلاحي	2008

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مديرية المصالح الفلاحية لولاية

سعيدة، الجزائر و Omar Bessaoud, «La stratégie de développement rural en Algérie», Option méditerranéennes, série A/ n° 71, Montpellier, 2006.

تجدر الإشارة إلى أن القطاع الفلاحي قد لعب دورا رئيسيا في الفترة الأخيرة، في هذه الديناميكية تم تحقيق معدلات نمو كبيرة وأكثر استقرارا نسبيا بحيث كان له التأثير على النمو الإجمالي، وبخاصة الصناعات الفلاحية، بحيث نما الإنتاج الفلاحي بنسبة 10.5٪، مقابل 6٪ في عام 2010 أي بزيادة قدرها 4.6٪ في عام 2010 هذا النمو في الإنتاج الفلاحي كان نتيجة الظروف المناخية المواتية وحوافز الإنتاج بحيث ساعدت السياسات الفلاحية التي نفذت في إطار برنامج التجديد الفلاحي (تعزيز بيئة مواتية للفلاحين وأصحاب الصناعات الغذائية) من تخفيف التبعية الغذائية ، (MPS, 2011) وقد مثلت الفلاحة ما نسبته 8.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي و12.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (تقرير بنك الجزائر، سبتمبر 2012)، بحيث تمثل قيمة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الوطني الضعف مقارنة بمتوسط قيمته خلال السنوات الأربع الماضية 5٪، بينما كان في عام 2010 بمستوى 4.6٪ فقط، وقد سجلت الفلاحة أعلى نسبة نمو من جميع القطاعات، ورغم الجهود المبذولة في الميدان الفلاحي إلا أن ما يميز القطاع الفلاحي الجزائري هو استخدام اليد العاملة غير المؤهلة وكذا جانب التعقيدات التنظيمية. (Nations Unies, 2013) بالإضافة إلى التغيرات الطبيعية المناخية التي تؤثر بدرجة كبيرة على المنتج الفلاحي.

ثانيا: الجانب التطبيقي

1. متغيرات الدراسة:

تم أخذ العديد من المتغيرات التي تشمل وضعية الاستثمارات الفلاحية في الجزائر مع الأخذ بمعايير التنمية المستدامة، المعيار الاقتصادي، معيار الموارد الفلاحية، معيار السكان والمعيار البيئي والجدول التالي يبين أهم المتغيرات المأخوذة في الدراسة

جدول 2: ترميز متغيرات الدراسة

مساحة الأراضي الزراعية	TREAGR	صادرات المنتجات الفلاحية	EXPOMA
الطاقات المتجددة	ENERGR	صادرات المواد الأولية الفلاحية	EXPOMP
مؤشر إنتاج المواد الغذائية	INPA	عدد العاملين في القطاع الفلاحي	MOAGR
مؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية	IPCR	عدد سكان المناطق الفلاحية الريفية	POPAG
مؤشر سوء التغذية	TMN	مؤشر الإنتاج الحيواني	IPCH
معدل مردودية الموارد الطبيعية	TRRN	القيمة المضافة للقطاع الفلاحة	VAAG
حصة الفلاحة من نصيب الناتج الداخلي الخام	PPIB	الواردات الفلاحية	IMPAGRB
حجم الاستثمار الفلاحي	INVAG		

المصدر: من إعداد الباحثين

بمحاكاة عدة نماذج قياسية تربط متغير الاستثمار الفلاحي مع بعض المتغيرات الاقتصادية وقع اختيارنا على نموذجين قياسيين بالاعتماد على بعض المؤشرات الإحصائية كانت نتائج التقدير كما يلي:

2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال التمثيل البياني واختبار ديكي-فولر المطور وكانت نتائج دراسة الاستقرارية (أنظر الجدول 5 في الملحق) .مما يلاحظ من هذا الجدول أن السلاسل الزمنية المدروسة تختلف في درجات التكامل من حيث عدد الفروقات التي تجعل هاته السلاسل الزمنية مستقرة كما يؤدي هذا الاختلاف بعدم امكانية تقدير نماذج التكامل المتزامن.

3. تقدير النموذج الأول:

في هذا النموذج تم افتراض أن متغير مؤشر إنتاج المواد الغذائية (INPA) يتبع المتغيرات المتمثلة في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (VAARG) ومتغير الواردات الفلاحية (IMPAGRB) وتعطي نتائج هذا التقدير (أنظر الجدول رقم 6 في الملحق) ما يلي :

التحليل الإحصائي:

من خلال نتائج التقدير نلاحظ معنوية كل معالم النموذج للمتغيرات المفسرة بحيث أن كل الاحتمالات لمعلم النموذج هي أقل من (0.05) كما أن قيم ستودنت لجميع المعاملات هي أكبر من القيمة المحسوبة $t_{g}^{0.05} = 2.306$ كما يشير معامل التحديد ($R=0.854$) وهذا يعني أن هناك علاقة قوية بين قيمة إنتاج المواد الغذائية والمتغيرات المفسرة وأن 85.4% من الإنتاج تفسر في هذا النموذج بدلالة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والواردات الفلاحية و

14.6 % تفسرها عوامل أخرى، والنموذج مقبول إحصائيا بشكل عام لأن

(Prob F-stat =0.000443) ويكتب النموذج :

$$INPA = (5.04816773075e-09) * VAARG - (9.89816644749e-08) * IMPAGRB + 10.5968409766$$

1.3 اختبار وجود التعدد الخطي:

من خلال نتائج الجدول السابق (انظر الملحق) معامل التحديد الذي يبلغ ($R=0.854$) وهو يشير إلى العلاقة قوية في تفسير المتغير التابع فهنا وللتأكد من عدم وجود التعدد الخطي نقوم بإجراء اختبارات التعدد الخطي ونقوم في هذا الاختبار بإجراء الانحدار لكل المتغيرات المستقلة كل على حدي وتشير نتائج هذا الاختبار أن معاملات التحديد للمتغيرات المفردة ليست كبيرة جدا $R^2(VAARG)=0.14$, $R^2(IMPAGRB)=0.44$ وبالتالي يمكننا القول بأنه لا يوجد التعدد الخطي بين هذه المتغيرات.

2.3 اختبار الارتباط الخطي للأخطاء

من خلال اختبار Durbin-Watson يتم مقارنة القيمة الجدولية مع قيمة المحسوبة وتشير قيمة دربن واتسون المحسوبة $DW=1.801361$ والقيمة الجدولية لهذا الاختبار عند $N=13$ و $k=2$ بمستوى معنوية 5% هو $d_l = 0.861$ و $d_u = 1.562$ ومما يلاحظ أن قيمة دربن واتسون تقع في منطقة عدم وجود الارتباط الخطي للأخطاء.

3.3 اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء :

توجد العديد من لاختبارات المعتمدة في قياس عدم التجانس تباين الأخطاء ومن بين هذه الاختبارات وتشير نتائج كل من اختبار (WHITE و ARCH) بوجود تجانس في تباين الأخطاء والذي يشير إلى استقرارية معاملات النموذج والنتائج مبينة في الجدول التالي :

جدول 3: اختبار عدم التجانس ل ARCH و WHITE

نوع الاختبار	قيمة LM لاختبار ARCH و WHITE	القرار
اختبار WHITE	$0.593549 < 3.841$	نقبل الفرضية H_0 يوجد تجانس في تباين الأخطاء
اختبار ARCH	$0.288782 < 3.841$	نقبل الفرضية H_0 يوجد تجانس في تباين الأخطاء

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 8

4.3 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

باستعمال اختبار جاك بيرا من أجل التأكد أن الأخطاء تتبع التوزيع تشير نتائج هذا الاختبار (أنظر الشكل رقم 2 في الملحق) أن احتمال قيمة احصاءة جاك بيرا $Prob = 0.472579 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H_0 وبالتالي الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي ومنه البواقي تشكل تشويش أبيض، وبالتالي يمكن قبول النموذج من الجانب الإحصائي.

5.3 التفسير الاقتصادي للنموذج:

تشير العلاقة في هذا النموذج إلى اثر القيمة المضافة على القطاع الفلاحي وواردات المواد الفلاحية على إنتاج المواد الغذائية والتي تعبر عن أثر الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي والتحرر من التبعية الغذائية وتشير نتائج بناء النموذج القياسي إلى الأثر الايجابي للقيمة المضافة للاستثمارات الفلاحية على إنتاج المواد الغذائية كما نلاحظ أن أثر الواردات من المواد الزراعية له اثر سلبي على إنتاج الموارد الغذائية.

4. تقدير النموذج الثاني:

تم في هذا النموذج افتراض تبعية معدل سوء التغذية (TMN) لمتغير إنتاج المحاصيل الزراعية (INPCRO)، ومتغير مؤشر الإنتاج الغذائي (INPA)، والتي تعبر عن أثر الاستثمار الفلاحي على احد متغيرات التنمية المستدامة ولقياس هذا الأثر قمنا بتقدير النموذج الثاني (أنظر الجدول رقم 7 في الملحق) ما يلي :

التحليل الإحصائي:

من خلال نتائج الجدول نلاحظ معنوية كل معالم النموذج للمتغيرات المفسرة بحيث أن كل الاحتمالات لمعالم النموذج هي أقل من (0.05) كما أن قيم ستودنت لجميع المعاملات هي أكبر من القيمة المحسوبة $t_{g^{0.05}} = 2.306$ كما يشير معامل التحديد ($R=0.559868$) وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أي أن 55.98% من مؤشر سوء التغذية تفسر في هذا النموذج بدلالة لمتغير إنتاج المحاصيل الزراعية، مؤشر الإنتاج الغذائي و 44.02% تفسرها عوامل أخرى، ويكتب النموذج:

$$TMN = 0.062986 INPCRO - 0.09443 INPA + 5.189270$$

1.4 اختبار وجود التعدد الخطي:

من خلال نتائج الجدول السابق معامل التحديد الذي يبلغ ($R=0.559868$) وهو يشير إلى العلاقة في تفسير المتغير التابع فهنا وللتأكد من عدم وجود التعدد الخطي نقوم بإجراء اختبارات التعدد الخطي ونقوم في هذا الاختبار بإجراء الانحدار لكل المتغيرات المستقلة كل على حدي وتشير نتائج هذا الاختبار أن معاملات التحديد للمتغيرات المفسرة ليست كبيرة جدا $R^2(\text{INPA})=0.36$, $R^2(\text{INPCRO})=0.41$ وبالتالي يمكننا القول بأنه لا يوجد التعدد الخطي بين هذه المتغيرات .

2.4 اختبار الارتباط الخطي للأخطاء:

من خلال اختبار Durbin-Watson يتم مقارنة القيمة الجدولية مع قيمة المحسوبة وتشير قيمة دربن واتسون المحسوبة $DW=1.072193$ والقيمة الجدولية لهذا الاختبار عند $N=12$ و $k=2$ بمستوى معنوية 5% هو $d_l = 0.616$ و $d_u = 1.261$ ومما يلاحظ أن قيمة دربن واتسون تقع في المنطقة الشك وبالتالي من المحتمل عدم وجود الارتباط الخطي للأخطاء.

3.4 اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء :

من خلال الاختبارات المعتمدة في قياس عدم التجانس تباين الأخطاء يمكننا التأكد من وجود تجانس أو عدم وجود تجانس في تباين الأخطاء وتشير نتائج كل من اختبار (WHITE) و (ARCH) بوجود تجانس في تباين الأخطاء والذي يشير إلى استقرارية معاملات النموذج والنتائج مبينة في الجدول التالي

جدول رقم 4: اختبار عدم التجانس

نوع الاختبار	قيمة LM لاختبار ARCH و WHITE	القرار
اختبار WHITE	$1.151076 < 3.841$	نقبل الفرضية H_0 يوجد تجانس في تباين الأخطاء
اختبار ARCH	$0.112520 < 3.841$	نقبل الفرضية H_0 يوجد تجانس في تباين الأخطاء

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 8

4.4 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

نستعمل اختبار جاك بيرا من أجل التأكد أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي وتبين نتائج هذا الاختبار (أنظر الشكل 3 رقم في الملحق) ويشير احتمال قيمة احصاءة جاك بيرا $Prob = 0.0711876 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية H_0 وبالتالي الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي ومنه البواقي تشكل تشويش أبيض.

5.4 التفسير الاقتصادي للنموذج:

يعتبر مؤشر سوء التغذية من بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لضمان العيش الكريم وتحسين الوضع الاجتماعي وهذا المؤشر يعبر عن حالات الفقر في المجتمعات كما يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الهامة في قياس مستويات التنمية وقد تم في هذا النموذج افتراض تبعية معدل سوء التغذية (TMN) لمتغير إنتاج المحاصيل الزراعية (INPCRO)، ومتغير مؤشر الإنتاج الغذائي (INPA)، والتي تعبر عن مدى أثر الاستثمار الفلاحي على مردودية النشاطات الفلاحية وخاصة في المناطق الريفية التي تنتشر فيها سوء التغذية.

إن قبول النموذج إحصائيا يعبر عن العلاقة الايجابية بين متغير الإنتاج الفلاحي ومؤشر الإنتاج الغذائي وعلاقتهما بمؤشر سوء التغذية والتي يجب تحسينها من اجل ضمان الأمن الغذائي وتطوير القدرات الإنتاجية الفلاحية التي هي أساس تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر.

5.5 دراسة السببية:

من خلال دراسة العلاقة السببية وهذا باجراء اختبار السببية لجرانجر بين متغير الاستثمار الفلاحي وتأثيره على بعض المتغيرات التي تدخل ضمن مؤشرات التنمية المستدامة يتضح من النتائج (أنظر الجدول رقم 8 في الملحق) أن العلاقات السببية هي أحادية الاتجاه في حين يلاحظ تأثير ضعيف للاستثمار الفلاحي على متغيرات التي تدخل ضمن مؤشرات التنمية المستدامة كما نجد أيضا أن اثر الاستثمار الفلاحي على بعض المؤشرات التي تدخل ضمن مؤشرات التنمية المستديمة لا يزال محدودا وهو موجه لتحقيق زيادة في الإنتاج الفلاحي ونتائج الجدول تشير إلى مايلي:

- وجود العلاقة السببية بين الاستثمار الفلاحي ومؤشر الثروة الحيوانية في اتجاه واحد بحيث تم رفض الفرضية H_0 وهذا يعني أن له اثرا ايجابيا على إنتاج الثروة الحيوانية؛
- وجود علاقة سببية بين مؤشر عدد سكان المناطق الفلاحية بحيث يؤثر حجم الاستثمار الفلاحي وهي علاقة طردية بحيث كلما كان عدد سكان المناطق الريفية أكبر هذا ما يشجع على أن تكون آفاق الاستثمار أكبر في الفلاحة؛
- يؤثر الاستثمار الفلاحي على حجم الصادرات من الموارد الزراعية وهذا ما يهدف إليه الاستثمار الفلاحي للخروج من الاعتماد على اقتصاد المحروقات؛
- وجود العلاقة السببية بين حصة الفلاحة من الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمار الفلاحي وهو ما يمكن من رفع القدرات الاستثمارية الإنتاجية الفلاحية.

الخاتمة:

إن الاستثمار الفلاحي له أهمية كبيرة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال مساهمته في الحفاظ على بيئة الإنسان التي يعيش فيها بالإضافة تحسين العيش الكريم من خلال مكافحة كل أشكال الفقر والأمن الغذائي الذي له الأثر الكبير على مستويات التعليم والصحة الإنسانية وهو ما تسعى إليه الدول من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية والجزائر وكغيرها من البلدان تسعى لتحسين وتوفير كل ما يحقق هذه الأهداف وخاصة في المجال الفلاحي بالرغم من الصعوبات التي تواجهها في تحسين وتطوير القطاع الفلاحي من خلال إعطاء الأهمية البالغة للاستثمارات في هذا القطاع وكذا الجهود المبذولة في الدعم التقني والمالي للفلاحين من أجل النهوض بهذا القطاع، إن من بين نتائج النمذجة الكمية للمتغيرات التي تربط الاستثمار الفلاحي بالتنمية المستدامة والتي تبين من خلالها أن الاستثمارات التي أنجزتها الجزائر كان لها التأثير على بعض المتغيرات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي تستدعي تطويرها والمحافظة عليها كمكاسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على مستقبل الأجيال في إطار الاستدامة، ومع هذا لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يخص الاستثمار الفلاحي في الجزائر لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة والتي يجب إيلاؤها أهمية عند تطبيق السياسات العمومية في تأهيل القطاع الفلاحي.

المراجع:**المجلات :**

إبراهيم احمد سعيد، «اهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي: الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا»، مجلة جامعة دمشق المجلد 27 العدد الثالث والرابع 2011.

التقارير:

تقرير عن التنمية في العالم 2007، «الزراعة من أجل التنمية»، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي ص ص 10-11.

تقرير مؤتمر مكتب العمل الدولي رقم 96، 2008 «تعزيز المنشآت المستدامة»، الطبعة الأولى، جنيف،

فوزية غربي، 2008، «الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية»، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة.
مديرية المصالح الفلاحية لولاية سعيدة، الجزائر.

Livres :

Eric Lichtfouse and others, 2009 «Sustainable Agriculture», Springer Dordrecht Heidelberg London New York P03.

Jeremy Hobbs-Hal Hamilton, May 2010 «Thinkbig Gosmall Adapting business models to incorporate smallholders into supply chains Briefings for Business» n 06, Oxfam International, United Kingdom P05.

Ministère de la Prospective et des Statistiques, 2011 «Rapport sur l'évolution de l'économie nationale», P02.

Roger D. Norton, 2005 «Politiques de développement agricoles : Concepts et expériences», Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture, Rome Italie, PP 9-27

Omar Bessaoud, «La stratégie de développement rural en Algérie», Option méditerranéennes, série A/ n° 71, Montpellier, 2006.

Référence Internet :

Bill Vorley, Lorenzo Cotulaman-Kwun Chan, December 2012 «Tipping The Balance, Policies to shape agricultural investments and markets in favour of small-

scale farmers», P14 RESEARCH REPORT Oxfam International consulter au site:
<http://pubs.iied.org/pdfs/G03470.pdf>

FAO, IFAD, UNCTAD, World Bank, February 2010 «Principles for Responsible Agricultural Investment that Respects Rights, Livelihoods and Resources», available at site: http://www.fao.org/fileadmin/templates/est/INTERNATIONAL-TRADE/FDIs/RAI_Principles_Synoptic.pdf

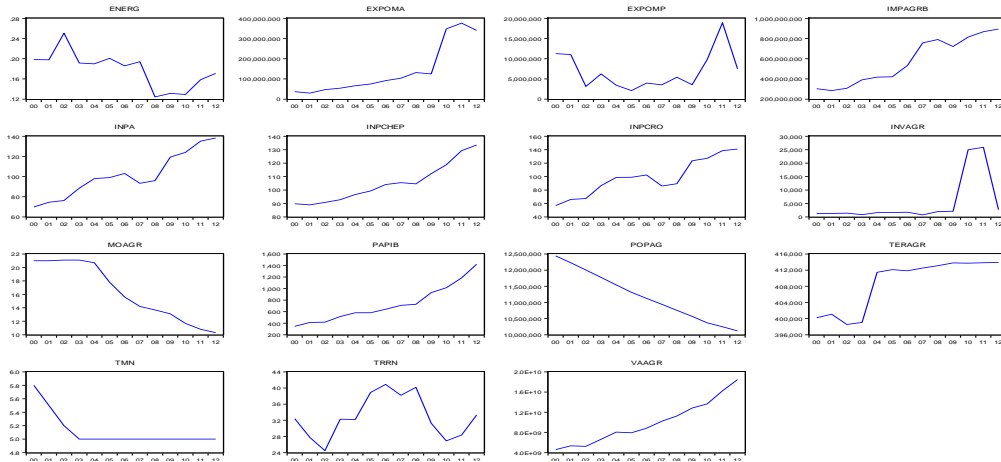
Nations Unies, commission Economique pour l'Afrique, 2013 «L'Algérie mise sur

l'agro-industrie pour sa croissance et son autosuffisance alimentaire», rapport économique sur l'Afrique P01 Consulter au site :

http://www.uneca.org/sites/default/files/uploadeddocuments/era2013_press_release_fre_algerie.pdf

الملحق :

الشكل رقم 1: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية موضوع الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EvIEWS8

جدول 5 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية	قيمة احصاء ديكي فولر	استقرارية السلسلة الزمنية (الأصلية)	استقرارية السلسلة الزمنية
TREAGR	4.1078335.712487>	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الاولى
ENERGR	4.027052>3.875302	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الاولى
INPA	2.266066>1.977793	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الاولى
IPCR	2.577656>1.977738	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الاولى
TMN	5.276774>3.875302	السلسلة الزمنية مستقرة	-
TRRN	3.743058>1.977738	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الاولى
PPIB	1.988198>2.049106	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الاولى
INVAG	2.853884>1.988198	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الاولى
EXPOMA	3.263601>3.175352	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الاولى
EXPOMP	3.582240>3.175352	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الاولى
MOAGR	1.9823442.875721>	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الثانية
POPAG	3.630838>3.212696	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الثانية
IPCH	4.277710>3.212696	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الثانية
VAAG	4.122375>1.988198	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الثانية
IMPAGRB	3.2126964.055165>	السلسلة الزمنية غير مستقرة	السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الاولى

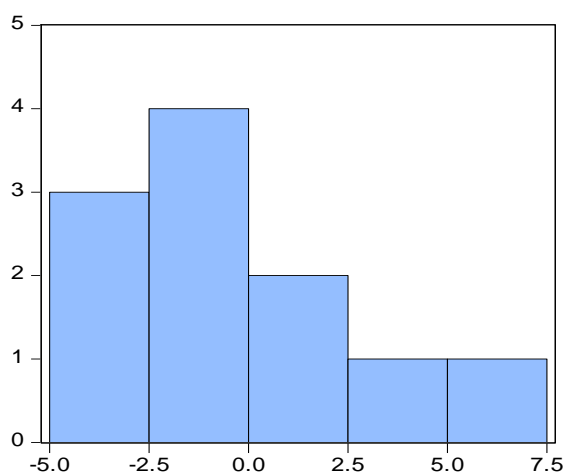
المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج 8 EvIEWS

جدول 6: تقدير النموذج الأول

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VAARG	5.05E-09	1.14E-09	4.417194	0.0022
IMPAGRB	-9.90E-08	1.58E-08	-6.278324	0.0002
C	10.59684	1.363211	7.773441	0.0001
R-squared	0.854926	Mean dependent var		5.794545
Adjusted R-squared	0.818658	S.D. dependent var		8.331520
S.E. of regression	3.547922	Akaike info criterion		5.597602
Sum squared resid	100.7020	Schwarz criterion		5.706119
Log likelihood	-27.78681	Hannan-Quinn criter.		5.529197
F-statistic	23.57214	Durbin-Watson stat		1.801361
Prob(F-statistic)	0.000443			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 8

الشكل رقم 2: اختبار جاك بيرا

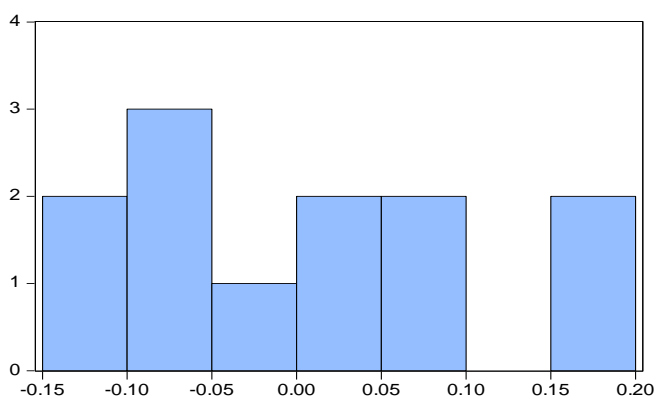


Series: Residuals	
Sample 2002 2012	
Observations 11	
Mean	-4.04e-16
Median	-0.707516
Maximum	6.828200
Minimum	-3.188221
Std. Dev.	3.173358
Skewness	0.900317
Kurtosis	2.831251
Jarque-Bera	1.499099
Probability	0.472579

جدول 7: تقدير النموذج الثاني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INPCRO	0.062986	0.018618	3.383045	0.0081
INPA	-0.094443	0.028355	-3.330719	0.0088
C	5.189270	0.051930	99.92898	0.0000
R-squared	0.559868	Mean dependent var		5.091667
Adjusted R-squared	0.462060	S.D. dependent var		0.162135
S.E. of regression	0.118917	Akaike info criterion		-1.208461
Sum squared resid	0.127272	Schwarz criterion		-1.087235
Log likelihood	10.25077	Hannan-Quinn criter.		-1.253344
F-statistic	5.724195	Durbin-Watson stat		1.072193
Prob(F-statistic)	0.024896			

الشكل رقم 3: اختبار جاك بير



Series: Residuals
Sample 2001 2012
Observations 12

Mean -7.40e-16
Median -0.008824
Maximum 0.179863
Minimum -0.149688
Std. Dev. 0.107565
Skewness 0.348430
Kurtosis 2.065232

Jarque-Bera 0.679702
Probability 0.711876

جدول رقم 8: اختبار السببية لجرانجر

F-Statistic	Prob.	الفرضيات العدمية لاختبار السببية
6.78257	0.0519	الاستثمار الفلاحي لا يسبب مؤشر الإنتاج الحيواني
0.12809	0.8832	مؤشر الإنتاج الحيواني لا يسبب الاستثمار الفلاحي
0.20832	0.8202	الاستثمار الفلاحي لا يسبب مؤشر العمالة الفلاحية
2.18296	0.2286	العمالة الفلاحية لا يسبب مؤشر الاستثمار الفلاحي
0.37881	0.7069	الاستثمار الفلاحي لا يسبب عدد سكان المناطق الريفية
15.4757	0.0131	عدد سكان المناطق الريفية لا يسبب الاستثمار الفلاحي
1.27399	0.3571	الاستثمار الفلاحي لا يسبب مؤشر الطاقات المتجددة
0.83028	0.4883	مؤشر الطاقات المتجددة لا يسبب الاستثمار الفلاحي
15.6156	0.0071	الاستثمار الفلاحي لا يسبب صادرات المواد الغذائية
0.94123	0.4498	صادرات المواد الغذائية لا يسبب مؤشر الاستثمار الفلاحي
1.58972	0.2922	الاستثمار الفلاحي لا يسبب مؤشر صادرات المواد الأولية الزراعية
0.58075	0.5932	مؤشر صادرات المواد الأولية الزراعية لا يسبب مؤشر الاستثمار الفلاحي
0.80583	0.4973	الاستثمار الفلاحي لا يسبب مؤشرو واردات المواد الزراعية
0.52646	0.6202	مؤشرو واردات المواد الزراعية لا يسبب مؤشر الاستثمار الفلاحي
3.27131	0.1235	الاستثمار الفلاحي لا يسبب مؤشر إنتاج المواد الغذائية
0.53737	0.6146	مؤشر إنتاج المواد الغذائية لا يسبب مؤشر الاستثمار الفلاحي
2.31620	0.1941	الاستثمار الفلاحي لا يسبب مؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية
0.42139	0.6774	مؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية لا يسبب مؤشر الاستثمار الفلاحي
0.63526	0.5678	حصة الفلاحة من الناتج الداخلي الإجمالي لا يسبب مؤشرا لاستثمار الفلاحي
5.52490	0.0542	الاستثمار الفلاحي لا يسبب مؤشر حصة الفلاحة من الناتج الداخلي الإجمالي
0.11148	0.8967	مؤشر الأراضي الزراعية لا يسبب مؤشر الاستثمار الفلاحي
0.50692	0.6303	الاستثمار الفلاحي لا يسبب مؤشر الأراضي الزراعية
1.96741	0.2343	معدل مردودية الموارد الطبيعية لا يسبب مؤشر الاستثمار الفلاحي
3.18423	0.1283	لاستثمار الفلاحي لا يسبب معدل مردودية الموارد الطبيعية

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنا Eviews8